IUGJHR
Vol 27, No 03, 2019, pp 163-182

ISSN 2410-3179

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الانسانية

تاريخ الإرسال (2018-04-08)، تاريخ قبول النشر (2018-06-20)

السياسة العثمانية – المصرية تجاه إقليم نجد (1818-1840م)

د. إيمان عبد الرحمن الهياجنة [1,*]

[1] أستاذ مساعد/قسم التاريخ/كلية الآداب/الجامعة الأردنية

[*] البريد الالكتروني للباحث المرسل:
E-mail address: ihayajneh@hotmail.com

الملخص:

تناولت هذه الدراسة السياسة العثمانية -المصرية تجاه إقليم نجد عام (1818م-1840م)، متتبعة طبيعة ومسارات هذه السياسة التي تراوحت بين الشدة في بعض الأوقات واللين والتهاون في أوقات أخرى وذلك وفقاً لمقتضيات الظرف الإقليمي والدولي للدولة العثمانية من جهة، ولمصلحة الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية من جهة أخرى، كولاية مصر التي كانت تقوم بحملات عسكرية بالوكالة ونيابة عن الدولة العثمانية.

وقد جاءت هذه الدراسة في فترة القرن التاسع عشر وهي فترة تميزت بتعدد محاور القوى الدولية والإقليمية وتعدد مصالحها في شبه الجزيرة العربية. وكانت السياسة العثمانية انعكاساً لكيفية تعاملها مع القوى المحلية التي عملت على انشاء كيان سياسي لها في شبه الجزيرة العربية، وهو الذي دفع الى دراسة السياسة العثمانية- المصرية تجاه اقليم نجد.

كلمات مفتاحية: إمارة نجد، آل سعود، شبه الجزيرة العربية، الدولة السعودية الثانية.

Ottoman - Egyptian policy towards the province of Najd (1818-1840m)

Abstract

This study dealt with the Ottoman-Egyptian policy towards the region of Najd from 1818 to 1840, following the nature and course of this policy, which ranged from intensity at times to complacency at other times in accordance with the regional and international conditions of the Ottoman Empire on the one hand and the interest of the Arab states of the Ottoman Empire On the other hand, such as the state of Egypt, which was carrying out military campaigns acting on behalf of the Ottoman Empire against the territory.

This study came in the 19th century, a period characterized by the multiplicity of international and regional power lines and the multiplicity of interests of these forces in the Arabian Peninsula, which added importance to their relations with those forces, including the Ottoman Empire, which led the study to study how to deal with international forces such as the Ottoman Empire And local forces such as the state of Egypt with local forces working on the establishment of a political entity in the Arabian Peninsula and how these local forces dealt with the regional and international environment that deal resulting from the reflection of the Ottoman policy towards these local forces.

Keywords: Amara Najd, Al Saud, Arabia, Second Saudi State

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

المقدمة:

انصب اهتمام العثمانيين على اليمن والحجاز أكثر من اهتمامهم بمناطق شبه الجزيرة العربية الأخرى . وكانت الحجاز تحكم من قبل الأشراف الذين يعود نسبهم الى النبي محمد صلى الله علية وسلم ، ويرجع اهتمام الدولة العثمانية بالحجاز الى المكانة المقدسة التي يحتلها لوجود مكة المكرمة والمدنية المنورة فيها.

أما بالنسبة لإقليم نجد فان الدولة العثمانية لم تتدخل في شؤون الإمارات الصغيرة التي كانت منتشرة فيها مثل آل معمر في العينية ودهام بن دواس في الرياض وآل زامل في الخرج وآل سعود في الدرعية ، وترك العثمانيون نجد يحكمها أهلها بطريقتهم القبلية طالما كانوا غير معادين لهم ، اضافة الى أن بلاد نجد كانت فقيرة في مواردها ولا تثير اهتمام العثمانيين بعكس اليمن والاحساء . لقد بقي الحال في نجد والحجاز على ما هو عليه الى ان ظهر محمد بن عبد الوهاب (1703–1792م) الذي اتفق مع آل سعود ليكونا حلفا كان له تأثيره في تغيير الواقع السياسي والاجتماعي في شبه الجزيرة العربية عموما ونجد والحجاز بشكل خاص ، علما أنه لم يكن لآل سعود قبل هذا مكانة في نجد أو لهم تأثير يذكر في شؤون الجزيرة العربية ، ولكن تبنيهم لدعوة محمد بن عبد الوهاب قد جعلت منهم قوة كبيرة تمكنت أن تسيطر في النهاية على بلاد نجد والحجاز بالرغم من الانتكاسات التي أصيبت بها . فكان لانتشار الحركة الوهابية بشكل سريع ووصولها الى خليج البصرة أمرا لفت أنظار القوى الأوروبية التي كانت تتنازع على سيادة الخليج سعيا وراء الأهداف الاقتصادية وخصوصا الإنجليز والفرنسيين . وكان من الطبيعي جدا اهتمام هذه الدول بالحركة الوهابية .

وامام هذه التطورات الجديدة في بلاد نجد والحجاز ، وجدت الدولة العثمانية نفسها أمام وضع صعب ، خاصة بأنها كانت تعيش وضعا مترديا ، فهي لم تتعاف بعد من أثر الهزائم التي لحقت بها ، لا سيما في حروبها مع اليونان (1821 – 1826م) مع روسيا (1828 – 1829م)، لهذا وكلت مهمة القضاء على الحركة الوهابية الى والي مصر محمد علي باشا .

وبهذا فان هذه الدراسة سوف تتناول بحث مجريات السياسة العثمانية ــ المصرية في اقليم نجد خلال الفترة الممتدة ما بين (1818 – 1840م).

مشكلة الدراسة: تتمحور مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1- ما الموقف العثماني من إقامة دولة عربية في إقليم نجد؟
2- ما دوافع مصر في سياستها تجاه إقليم نجد؟
3- ما عوامل الالتقاء والتباعد في السياسة العثمانية – المصرية تجاه إقليم نجد؟
4- ما دور القوى الدولية الأخرى كبريطانيا وفرنسا من السياسة العثمانية– المصرية تجاه إقليم نجد؟
5- ما العوامل السياسية التي لعبت دوراً في إدارة شؤون الإقليم؟

أهمية الدراسة: تظهر أهمية الدراسة من خلال ما يأتي:

تظهر أهمية الدراسة من خلال مساهمات في ابراز الدور العثماني – المصري في شبه الجزيرة العربية في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي بشكل واسع ومفصل، كما ان الدراسة تقدم افكاراً جديدة قد تساهمت في طرح مشكلات بحثية

جديدة لدراسات في المستقبل تتعلق بالدور العثماني في شبه الجزيرة العربية. كما أن هذه المحاولة ربما تساهم على خلف اضافة نوعية للمكتبة العربية فيما يتعلق بموضوع الدراسة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

تهدف الدراسة الى ابراز السياسة العثمانية تجاه اقليم نجد في الفترة الزمنية (1818م – 1840م) ودراسة التفاعلات الدولية والإقليمية والمحلية في نجد، إضافة الى ابراز دور مصر في السياسة العثمانية في شبه الجزيرة العربية، وتسليط الضوء على فترة مهمة جداً في التاريخ العربي تمثلت في محاولة اقامة دولة عربية في شبه الجزيرة العربية، وهي الدولة السعودية الثانية بعد القضاء على المحاولة الأولى المتمثلة في الدولة السعودية الأولى.

حدود الدراسة: تقتصر الدراسة في فترتها الزمنية على أوائل القرن التاسع عشر وبالتحديد من عام 1818م وهو العام الذي جرى فيه العمل على إقامة دولة سعودية جديدة في إقليم نجد بعد زوال الدولة الأولى على يد القوات المصرية، إلى عام 1840م وهو العام الذي انسحبت فيه القوات المصرية بشكل نهائي من إقليم نجد وشبه الجزيرة العربية. أما الحدود المكانية للدراسة فهو إقليم نجد بخاصة وشبه الجزيرة العربية بعامة.

العمل على تكوين دولة عربية جديدة في نجد (1818– 1820م):

سيطرت الدولة السعودية الأولى (1745–1818م) على معظم شبه الجزيرة العربية بما فيها إقليم نجد[1]، وبذلك زالت سيطرة الدولة العثمانية عنها[2]. وقد تأثر السلطان العثماني بشدة لفقده لقب (خادم الحرمين الشريفين) نتيجة إنهاء السيادة العثمانية على الحجاز على يد السعوديين. ناهيك عن خشية الدولة العثمانية من امتداد تأثير النفوذ السعودي والدعوة الإصلاحية إلى مناطق هامة من الإمبراطورية[3].

وأمام حرص العثمانيين على استرجاع سيادتهم على الحجاز، قرر السلطان العثماني محمود الثاني(1808–1839م) أن يكلف والي مصر محمد علي باشا(1805– 1848م) [4] للقيام بمهمة القضاء على الدولة السعودية الأولى[5].

(1) اقليم نجد: يقع اقليم نجد في منتصف الجزيرة العربية بين اقليم الحجاز الذي يقع الى الجهة الغربية منها، وبين صحراء الدهناء التي تقع الى المنطقة الشرقية منها، وأشهر مدنه (الرياض، الدرعية التي كانت عاصمة الدولة السعودية الأولى، العينية مسقط رأس الشيخ محمد بن عبد الوهاب). أنظر قورشون، العثمانيون وآل سعود في الأرشيف العثماني (1745–1914م)، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2005، ص183–184.

(2) الشورة ومرشد، علاقة الدولة العثمانية بالدولة السعودية الأولى (1745–1818م) ط1، دار كنوز المعرفة، عمان، 2013، ص 95

(3) الغنام، قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا التوسعية (1811–1840م) في الجزيرة العربية والسودان واليونان وسوريا، ط1، تهامة للنشر، جدة، 1980، ص26

(4) محمد علي باشا: ولد في مدينة قولة من بلاد اليونان سنة 1769م، توفي والده وهو صغير فرباه عم له حتى بلغ اشتده، حيث اشتغل في بداية حياته بتجارة الدخان، ثم اتى مع جنود الدولة العثمانية الذين قدموا لمحاربة الفرنسيين، وعين قائد فرقة واستطع بعد ذلك أن يكسب ثقة الأهالي والسلطان العثماني ليعيين والياً على مصر، توفي بالقاهرة سنة 1849م. انظر: فريد بك، تاريخ الدولة العليا العثمانية، تحقيق احسان حقي، منشورات دار النفائس بيروت، 1983م، ص390.

(5) أبو علية، محاضرات في تاريخ الدولة السعودية الأولى، دار المريخ، الرياض، 1983، ص 95

كما أن هناك عوامل أخرى دفعت بالدولة العثمانية إلى تكليف محمد علي للقيام بهذه المهمة، تمثل أهمها في حجم ولاية مصر الكبيرة، وإمكاناتها التي فاقت إمكانات الولايات العربية العثمانية الأخرى. أضف إلى أن مصر كانت لها تجارب سياسية وإدارية وعسكرية واقتصادية مع الجزء الغربي من الجزيرة العربية، خاصة منطقة الحجاز[1].

أما محمد علي، فإن التكليف العثماني له بمحاربة الدولة السعودية كان ذو فائدة له. حيث عده فرصة لتحقيق أطماعه التوسعية في إنشاء إمبراطورية خاصة به[2]. وهي مفيدة له أيضاً؛ لأنه رأى فيها وسيلة جيدة للحصول على دعم مادي كبير من الدولة العثمانية، أو على الأقل تخفيف الضرائب المفروضة عليه[3]. وقد مر الصراع المصري– السعودي منذ عام 1811م الى عام 1818م بمرحلتين:

المرحلة الأولى (1811–1818م) حملة طوسون باشا نجل محمد علي على الجزيرة العربية، وقد فشلت هذه الحملة في القضاء على الدولة السعودية، أما المرحلة الثانية (1816–1818م) فهي حملة ابراهيم باشا الابن الآخر لمحمد علي؛ حيث استطاعت هذه الحملة تحقيق أهدافها في القضاء على الدولة السعودية الأولى، واستسلام أميرها عبدالله بن سعود(جده الثاني محمد بن سعود مؤسس الدولة السعودية الأولى) ونقله الى القاهرة ثم استانبول؛ حيث أعّدم هناك[4].

وهكذا انتهى عهد الدولة السعودية الأولى، ولكن ذلك لفترة مؤقتة؛ إذ بقيت مبادئ الدعوة الوهابية في نفوس أتباعها، وازداد نفوذ محمد علي وازداد ضغطه على السلطان العثماني. كما أخذت بريطانيا تركز دعائم نفوذها الاستعماري في سواحل الخليج العربي، فكان من الطبيعي أن تعادي بريطانيا وجود محمد علي في شبه الجزيرة العربية. وظهرت مقاومة في إقليم نجد ضد الحكم العثماني الممثل بسلطة محمد علي، وكانت هذه المقاومة وما رافقها من تأييد وطني سبباً في ظهور الدولة السعودية الثانية(1824–1891م)[5].

بعد أن استسلم عبد الله بن سعود لإبراهيم باشا قدمت إلى هذا الأخير وفود من بلدان نجدية مختلفة مقدمة ولاءها له. أما الذين خافوا على أنفسهم من بطشه أو خافوا أن تضطرهم الظروف وهم كارهون إلى التعاون معه بأي شكل من الأشكال، فقد هربوا إلى المناطق النائية في جنوبي نجد أو في الجهات القريبة من عمان التي كانت بعيدة عن متناول يده حينذاك. ويبدو أن فئات قبلية نجدية لم ترض بالخضوع الكامل لإبراهيم باشا[6]، الذي عينه السلطان العثماني محمود الثاني (1808–1839م) والياً على جده في يوليو 1819م مكافأة له على الخدمات التي أداها للدولة العثمانية، ولم تستجب لما طلبه منها، لقد كان سقوط

(1) الشورة، عارف مرشد، علاقة الدولة العثمانية بالدولة السعودية، ص 104–105

(2) القحطاني، حملة إبراهيم باشا على الدرعية وسقوطها، ط1، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض،2010، ص 56–57

(3) أبو علية، محاضرات في تاريخ الدولة السعودية الأولى، ص60.

(4) عبد الرحمن، من وثائق الدولة السعودية الأولى في عصر محمد علي 1807– 1819، مج2، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1983، ص 152.

(5) أبو علية، محاضرات في تاريخ الدولة السعودية الأولى، ص 72–76

(6) إبراهيم باشا: ولد إبراهيم باشا في قولة من بلاد اليونان سنة 124هـ، وأصدر السلطان العثماني أمراً بإسناد ولاية مصر إليه سنة 1264ه، عند ضعف القوى العقلية عند محمد علي باشا ولم يصلح للولاية، توفي سنة 1265هـ. انظر: مردم بك، أعيان القرن الثالث عشر في الفكر والسياسة والاجتماع، لجنة التراث العربي بيروت– لبنان، 1971م، ص120 – 121.

الدرعية [1] يعد انتصارا للحملة المصرية بوجه عام، وبذلك تكون الدولة السعودية الأولى قد سقطت لحساب الدولة العثمانية، وأدى ذلك إلى توقف توسعات محمد علي بعد أن تحققت الأهداف الموسومة للحملة، فصدرت الأوامر إلى ابنه إبراهيم بالانسحاب من شرقي الجزيرة العربية، والعودة إلى مصر فوصلها في ديسمبر 1819م، بعد أن قام بتعيين ابن أخته أحمد يكن باشا محافظا على مكة وحاكماً على الحجاز، ويعد هو المرجع الذي يعود إليه الآخرون في شئونهم[2].

إنّ مسألة انسحاب القوات المصرية من شبه الجزيرة العربية في أواخر يوليو 1819م، ينبغي أن تناقش عموما في إطار علاقة الدولة العثمانية بالولاة العثمانيين، فحملة محمد علي الأولى إلى شبه الجزيرة العربية قد دارت في إطار التبعية والخضوع للدولة العثمانية، ولإثبات كفاءة محمد علي في حكم مصر وهو الذي تولاها خلافا لرغبة الدولة العثمانية. وبما أن والي مصر قد أدى مهمته على أكمل وجه، والأماكن المقدسة قد صارت تحت السيطرة العثمانية، فلا ينبغي لمحمد علي أن يتجاوز هذا الإطار، ويتخطى هذا الحد حتى لا تسوّل له نفسه الانفصال عن الدولة العثمانية[3].

وعلى الرغم من ذلك فقد حقق الهدف الأساسي من حملته، وهو القضاء على الدولة السعودية. واعتقد أنه بإرسال آل سعود وآل الشيخ[4] إلى مصر، وبتخريب الدرعية وتهديم أسوار البلدان النجدية المهمة، وقتل بعض زعماء نجد قد قضى على أي أمل لسكان المنطقة في إقامة دولة تجمع شتاتهم من جديد[5].

إلا أن واقع الأمر كان غير ذلك فالدولة السعودية الأولى وإن انهارت من الوجهة والمفهوم السياسيين إلا إنها تركت في البلاد النجدية مقومات الدولة السعودية الثانية، إذ ظلت أفكار دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب[6] ماثلة في أذهان الناس، وظل وظل المجتمع النجدي يكن ولاء للأسرة السعودية التي تبنت الدفاع ضد حكم العثمانيين ومحمد علي، وعلى رأس هؤلاء المؤيدين جماعة الشيخ محمد بن عبد الوهاب لما لهم من منزلة دينية محترمة بين أفراد المجتمع النجدي. وانطلاقا من هذه المقومات ظلت تتوالى في نجد خلال الحكم العثماني – المصري انتفاضات هدفها إعادة حكم آل سعود[7].

وكانت الدولتان العثمانية والمصرية تقابلان هذه الانتفاضات بإرسال حملات لإخمادها باعتبارها تحديا سياسيا لوجودهما في شبه الجزيرة العربية. وهكذا لم ينته الصراع بين السعوديين والعثمانيين بانهيار الدولة السعودية الأولى على يد إبراهيم باشا، وإنما استمر منذ أن عاد إبراهيم إلى مصر أواخر عام 1819م وكان آل سعود مختلفون فيما بينهم على تولي الإمارة بعد

---

(1) الدرعية: تقع محافظة الدرعية في اقليم عارض اليمامة في الجزء الجنوبي من هضبة نجد في مدينة الرياض.

(2) Karal, Osmali Tarihi, C.s Ankara,1999,S.126-128

(3) أبو إدريس، التطور التاريخي لسياسة محمد علي باشا تجاه الخليج العربي (1811–1840م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس يوسف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2000، ص 39–41

(4) آل الشيخ: هي أسرة نجدية نسبة الى منطقة نجد بالمنطقة الوسطة من المملكة العربية السعودية، وتضم الرياض العاصمة ومنطقة القصيم وحائل. انظر: قورشون، العثمانيون وآل سعود في الأرشيف العثماني(1745-1914م)، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2005م، ص227.

(5) العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، ج1، ط1، د.م، د.ن، 1984، ص201–203.

(6) الوهابية: هي حركة سلفية توحيدية قامت في اقليم نجد وسط الجزيرة العربية في أواخر القرن الثامن عشر ميلادي، على يد محمد بن عبد الهاب (1703–1792م)، ومحمد بن سعود حيث تحالفا لنشر الدعوة السلفية وتأسيس الدولة السعودية الأولى. انظر: قورشون، العثمانيون وآل سعود، ص33–36.

(7) أبو علية، تاريخ الدولة السعودية الثانية (1840–1891)، ط5، دار المريخ، الرياض، ص 37– 38.

عبد الله بن سعود، كما طمع في الإمارة زعماء آخرون من نجد، وكان على آل سعود في وسط هذا الانقسام والمطامع القبلية أن يواجهوا الأتراك، في الفترة الممتدة (1818م – 1843م) ظهر صراع بين أمراء آل سعود على تولي الحكم في اقليم نجد، ففي سنة 1843م استقرت الامور لفيصل بن تركي للمرة الثانية في تولي الحكم لإقليم نجد[1].

كان محمد بن مشاري بن معمر – خاله عبد العزيز بن محمد بن سعود (1765–1803)– ممن ترك الدرعية عند استيلاء إبراهيم باشا عليها. وقد استقر في بلدة العيينة التي كانت إمارتها لأسرته. وبعد أن انسحب إبراهيم بقواته من نجد راودته فكرة إقامة دولة في هذه المنطقة. ولعل مما شجعه على ذلك أن إبراهيم قد أبعد من وجده من آل سعود إلى مصر، وأنه سليل أقوى أسرة نجدية قبل قيام الدولة السعودية الأولى، وأنه يمت بصلة الرحم لآل سعود كما ذكرنا، وامتلاكه الكثير من الأموال والسلاح[2].

وما أن وصلت قوات إبراهيم باشا إلى المدينة متجهة إلى مصر، حتى خرج محمد بن مشاري بن معمر من العيينة إلى الدرعية تحدوه الآمال الكبار في أن يحل محل آل سعود، متذرع بأنهم أخواله. ووصل إليها فعلا وجعلها عاصمة له وأخذ بتجميع أكثر عدد ممكن من أهلها، الذين تفرقوا في البلاد معلنا لهم أنه سيعيد بناء الدرعية ويشيدها، وأنه سيوالي نصرته للدعوة وبثها. وبهذا انضم إليه أهل الدرعية وعادوا إليها وإلى دورهم ومزارعهم. لكن الأمور تأزمت في أول عهده، فالفوضى التي حلت في نجد كانت سببا في توقف قوافل التجارة والانتقال من بلد إلى بلد، مما جعل الأسعار في ارتفاع شديد في الدرعية التي قضى إبراهيم باشا على نخيلها ومزارعها. وشدد الضيق المعيشي قبضته على الدرعية، فأخذ ابن معمر يكاتب أهل المحمل وسدير والوشم –بلدان في نجد– يزين لهم جلب الأطعمة وخصوصا إلى الدرعية، وما قد يحصلون عليه من مكاسب تنمي تجارتهم. وساد الاطمئنان، مما جعل أهل هذه المدن يحملون القوافل إلى الدرعية[3].

إلا أنه في العاشر من شهر جمادى الآخرة (1235هـ) –1819م– حدث ما لم يكن في حسبان ابن معمر، حيث وصل إلى الوشم الأمير مشاري بن سعود بن عبد العزيز، والذي تمكّن من الفرار من حراسه وهو في طريق المنفى، فاجتمع إليه عدد كبير من الأنصار والرجال، ثم سار إلى الدرعية يحمل معه قوافل من الأرز والأطعمة، حيث بلغه ما تعانيه من ضنك، وبوصوله إلى الدرعية نزل في بيت أحد أخوته[4]. بوصول الأمير مشاري بن سعود تزعزع مركز ابن معمر، فمشاري يعد الوريث الشرعي للأسرة الحاكمة، ورأى ابن معمر أن الأمر سيخرج من يده لو بادر بالعداء، لذا أسرع بمبايعة الأمير مشاري بن سعود كأمير للدرعية وما يتبعها، وكإمام بعد أسلافه[5]. ولكن هذا التنازل من جانب ابن معمر لمشاري بن سعود كان مجرد مجرد خدعة[6] ذلك أن ابن معمر، الذي كانت الرغبة في الحكم مسيطرة على مشاعره، احتال على مشاري بن سعود وخرج

(1) الشيخ، تاريخ العرب الحديث، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 1994، ص 125.

(2) الدغيلي، التنظيمات العسكرية في الدولة السعودية الثانية (1824–1891م): دراسة في التاريخ العسكري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية العلوم الاجتماعية، 2015، ص3

(3) الزيدي، موسوعة تاريخ المملكة العربية السعودية " الحديث والمعاصر" ط1، دار أسامة للنشر، عمان، 2004، ص 34– 35.

(4) العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، ص205

(5) العيسى، الدرعية: قاعدة الدولة السعودية الأولى، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995، ص108–109

(6) أبو علية، تاريخ الدولة السعودية الثانية، ص38

من الدرعية إلى سدوس– أحد بلدان نجد– مدعيا أنه سيزور بعض أقاربه في تلك البلدة. لكنه كان في حقيقة الأمر، يجمع الأنصار ليعود إلى الحكم، وقد نجح في كسب فيصل الدويش، زعيم قبيلة مطير، إلى جانبه. ولم يكن غريباً أن يقف الدويش مع ابن معمر الذي يظهر تبعيته للدولة العثمانية، ذلك أن زعيم مطير كان من المتعاونين مع إبراهيم باشا[1]. فأرسل ذلك الزعيم بعض أتباعه إليه، ثم سار ابن معمر بمن اجتمع لديه من الأعوان إلى الدرعية، فدخلها وألقى القبض على مشاري بن سعود وأرسله إلى الأتراك في بلدة سدوس وبعدها أرسل إلى الأتراك في عنيزة ومات هناك في السجن، ولا يستبعد أن يكون الأتراك قد تخلصوا منه[2].

كان محمد علي ، حاكم مصر، على علم بالتطورات الجديدة في منطقة نجد، وقد ساءهُ أن تُبذل محاولات لتوحيدها، فبعث فرقة من الجيش إلى نجد بقيادة أبوش آغا. ولم يغب عن ذهن ابن معمر، أن يبعث برسالة إلى القائد أبوش في عنيزة يخبره فيها أن الأعمال التي يقوم بها في صالح محمد علي والدولة العثمانية، وأنه تابع مخلص للسلطان العثماني. فأقره أبوش على أعماله وأيد إمارته على المنطقة[3].

الدولة السعودية الثانية على يد تركي بن عبد الله (1820–1834م)

لم يقف تركي بن عبد الله بن محمد بن سعود آل سعود مكتوف اليدين إزاء ما قام به محمد بن معمر من غدر بمشاري بن سعود[4]. فتركي كان بالحائر جنوب الرياض لما انقلب ابن معمر على ابن عمه مشاري. فعاد منها لينازع ابن معمر على الإمارة، وتحقق له ذلك بعد أن تمكن من قتل خصمه جراء ما اقترفه من ذنب تجاه ابن عمه مشاري بن سعود. وهكذا استطاع تركي أن يسيطر على الدرعية عام 1820م ومن هنا تبدأ فترة حكم تركي الأولى[5].

شكل انسحاب محمد علي من المناطق التي وصل إليها في الخليج وشبه الجزيرة العربية، قد أتاح الفرصة لآل سعود لاستعادة قوتهم بهدف تأسيس دولة سعودية جديدة على غرار الدولة السعودية الأولى[6]. ومع هذا فإن تركي بن عبد الله فشل في إعادة مجد أسرته لوجود القوات المصرية والتركية المرابطة في نجد، ولتصميم السلطان محمود الثاني ووالية محمد علي على قمع أي حركة سعودية أو غيرها تخرج على الدولة العثمانية. وقد تلاحقت الإمدادات العسكرية للمنطقة' فعمل إبراهيم باشا على إرسال حملة عسكرية مكونة من ألف وثلاثمائة فارس، وطائفة من العربان إلى عدة مواضع في نجد، بقيادة حسين بيك، قائد الفرسان الكشافة، الذي كان مأموراً بمحافظة المدينة المنورة[7].

اتجه حسين بيك صوب الرياض التي كان متواجداً فيها تركي بن عبد الله، وضرب حولها الحصار الذي طال أمده، وتمكن تركي من الفرار من الرياض ذات ليلة، وعلى أثر ذلك تمكن حسين بيك من دخول الرياض، وهدم جدار قصرها

(1) الزيدي، موسوعة تاريخ المملكة العربية السعودية، ص35

(2) أبو علية، تاريخ الدولة السعودية الثانية، ص38

(3) العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، ص 208–209

(4) المرجع السابق، ص 209

(5) أبو علية، تاريخ الدولة السعودية الثانية، ص.38

(6) إدريس، التطور التاريخي لسياسة محمد علي باشا تجاه الخليج العربي، ص46

(7) أبو علية، تاريخ الدولة السعودية الثانية، ص39

بالمدافع. إلا أنه عقب رحيل حسين بيك ثارت الحرب في سدير والقصيم والعارض، وعمت حالة الفوضى والاضطراب جميع المناطق النجدية دون استثناء. مما جعل محافظ المدينة الذي كانت منطقة نجد تتبع له إدارياً، يدرك أن حملة حسين بيك لم تحقق الهدف المنشود منها. فأرسل حملة أخرى تحت قيادة حسين بيك، لوضع حد لهذه الاضطرابات التي سادت إقليم نجد. وكان الهدف الأساسي لهذه الحملة، القضاء على الفتن التي سادت الإقليم من ناحية، ومحو الآثار السيئة التي تركتها حملة حسين بيك في نفوس النجديين من ناحية ثانية. إلا أن حسين بيك أبو ظاهر، أدرك أن الموقف في نجد أكبر من قدرة قواته، وهكذا باءت حملته بالفشل، ولم تستطع تحقيق هدفها[1].

وفي تلك الأثناء قامت حركة سعودية كمحاولة جديدة لإعادة سيادة آل سعود، قام بها أيضاً هذه المرة الأمير تركي بن عبد الله الذي كان قد فر من وجه القوات التركية– المصرية عندما داهمت الرياض، واختبئ في بلدة الحلوة جنوبي نجد، حيث جمع قوة جديدة من أهالي الحلوة وسدير زحفت معه إلى الرياض لمحاصرة الجند التركي فيها، وبعد جهد تمكن من إخراج الجند بعد استسلام الحامية واستولى بذلك على الرياض واتخذها مركزاً لقواته، ومن هنا أصبحت الرياض عاصمة الدولة السعودية الثانية[2].

أمّا السياسة التي اتبعها الأمير تركي فقد اختلفت عن أسلافه إذ أدرك أن الحفاظ على دولته من الضياع ثانية، يقتضي منه اتخاذ موقف أكثر مرونة من الدولة العثمانية ووالي مصر، وينبغي عليه أن يكون أقل تعصباً لعقيدته الوهابية، فغلبة الحافز السياسي لدى تركي وليس الديني هو ما ساعده في العمل على إنجاح تأسيس الدولة السعودية الثانية عام 1824م، وهو أيضاً ما يفسر ابتعاده عن التقوقع الطائفي والتعصب. لذلك أخذ بمراسلة كل من داود باشا والي بغداد، وأحمد باشا يكن حاكم الحجاز معلناً عن طريقهما ولاءه للباب العالي شكلياً، ولمحمد علي فعليا[3].

وقد كان الهدف من وراء سياسة تركي تلك كسب الأطراف المناوئة لحكمه، كي يستطيع التحرك بحرية، وساعده في ذلك انشغال محمد علي بحروبه في بلاد اليونان 1821–1828م وقيام الثورة في بلاد عسير ضد حكومة الحجاز، لذا فقد تمكن من إخضاع أغلب مناطق نجد لنفوذه السياسي[4]. وقد أرسل والي بغداد داود باشا خطاباً إلى السلطات العثمانية، يقول فيه بأن أحوال نجد مضطربة، ومصدر ذلك الاضطراب يرجع الى انعدام الرياسة، وأن تركي هو أهل لذلك، وقد غضب محمد علي باشا من تدخل والي بغداد في شؤون الجزيرة العربية التي هي دائرة اختصاصه، وبرر محمد علي باشا إهماله لتنظيم شؤون نجد لانشغاله في خدمة الدولة العليا [5].

وفي حقيقة الأمر، أن الأمير تركي كان قد نجح في إقامة علاقة لا بأس بها مع باشا بغداد، لكن حاكم مصر لم يعترف

---

(1) عبد الرحيم، محمد علي وشبه الجزيرة العربية، ج2، ط2، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1986، ص 14–21.

(2) العبيدي، الأوضاع السياسية الداخلية في الإحساء (1837–1913م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تكريت، كلية التربية، 2004، ص29

(3) محمد، "من معطيات المسألة الشرقية العربية: التآمر البريطاني العثماني والوجود المصري في شبه جزيرة العرب (1226هـ–1811م/ 1256هـ–1840م)"، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، العددان: 71–72، كانون ثاني–حزيران 2000م، ص199

(4) العبيدي، الأوضاع السياسية الداخلية في الإحساء، ص29

(5) أبو علية، تاريخ الدولة السعودية الثانية، ص 39–40.

به، بل كان ينظر إلى المناطق التي استولى عليها على أنها تابعة له. ولم يمنعه من التدخل ضده عسكريا إلا انشغاله بحروبه خارج الجزيرة العربية، وظل تركي يتصرف في دولته تصرف الحاكم القوي المستقل. لكنه لم يحاول أن يتحدى الدولة العثمانية أو حكومة محمد علي بالتعرض للمناطق الحساسة كالحجاز[1].

في أواخر عام 1824م استقر تركي في الرياض التي ظلت عاصمة لنجد، وبدأ بإنشاء المسجد والقصر والتحصينات، وفي نيسان (أبريل) 1825م توجه أمير الرياض إلى منطقة الخرج وأخضعها بعد عدة معارك. وفي منطقة القصيم خضعت له بعض الواحات فقط، وظلت منطقة جبل شمر في غير متناول يده الأمير، وربما كان تركي يدفع الحد الأدنى من الضريبة للسلطات العثمانية، أو على الأصح للمصريين مباشرة في الحجاز أو في القاهرة[2].

تمكن تركي بن عبد الله من حرية الحركة بشكل أكبر في نجد بسبب عدم وجود منافسين كبار، وعدم تدخل المصريين والاتراك مؤقتاً في شؤون نجد[3]. وبحلول عام 1829م، أصبحت نجد كلها ضمن سيطرة تركي بن عبد الله وكان عليه استعادة نفوذ آبائه في المنطقة الشرقية من نجد، وتم له ذلك عام 1830م، حيث دارت معارك بينهم وبين حكام الأحساء من بني خالد، كانت نهايتها مأساوية للخوالد، وسيطر السعوديون على الهفوف عاصمة إقليم الأحساء، وأعلن زعماء القبائل طاعتهم للرياض[4]. وقد ساعد انسحاب القوات المصرية من الأحساء ونجد في الحملة المصرية الأولى وتركز النفوذ المصري حول الحجاز، الأمير تركي بن عبد الله لكي يستولى على نجد والأحساء بعد مقاومة عنيفة من جانب بني خالد[5].

لم يلقَ القضاء على حكم بني خالد في الاحساء صدى طيباً لدى السلطات المصرية والعثمانية. وعليه بعث محمد علي إلى عابدين بيك محافظ مكة رسالة يوم السابع عشر من آب عام 1830م قائلا فيها: "أما تأديب ابن سعود المذكور فهو سهل في كل الأوقات، وقد فضلنا تأجيل تأديبه إلى وقت آخر، فاجمعوا أمركم مع حضرة الشريف وعضوه وغيره من أولي الشأن على الاستمرار كما يجب، فإن أبوا أن يخضعوا، واستمر بغيهم وشقاوتهم فأشعرونا في أقرب وقت حتى نسوق عليهم جنوداً كسيل العرم، وندمرهم تدميراً وندفع غائلتهم"[6].

عاجلة المنية الأمير تركي بن عبد الله قبل أن يحقق مشروعه الكبير، مع أنه قضى عشر سنين يعمل من أجل إعادة بناء الدولة السعودية من جديد، وكانت نهايته مفجعة عندما تمكن ابن أخته مشاري بن عبد الرحمن بن سعود من تدبير مؤامرة [7]، لاغتيال خاله الأمام تركي، وتمكن أحد عبيد مشاري، ويدعى ابراهيم بن حمزة من قتل تركي بعد خروجه من المسجد عقب صلاة الجمعة عام 1834م.

---

(1) العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، ص 222.

(2) السلمان، "الإمام تركي بن عبد الله وتأسيس الدولة السعودية الثانية"، مجلة التوبار(السعودية)، عدد13، أكتوبر 1991، ص3

(3) فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، ترجمة: خيري الضامن، جلال الماشطة، دار التقدم، موسكو، 1986.

(4) ابن بشر، عنوان المجد في تاريخ نجد، تحقيق عبد الرحمن آل الشيخ، ط4 ،ج2، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، 1981، ص252

(5) عبد الرحيم، من وثائق شبه الجزيرة العربية في عصر محمد علي (1234–1256هـ) (1819–1840م)، مج1، دار المتنبي، الدوحة، ص 557 557

(6) إدريس، التطور التاريخي لسياسة محمد علي باشا تجاه الخليج العربي، ص58

(7) أبو علية، تاريخ الدولة السعودية الثانية، ص40

إقليم نجد في الفترة الأولى لحكم فيصل بن تركي (1834–1838م)

وصل فيصل بن تركي خبر اغتيال أبيه، واستيلاء مشاري بن عبد الرحمن على مقاليد الأمور في الرياض، جمع كبار قادة جيشه، وأطلعهم على ما حدث، فبايعوه بالإمامة، واستقر رأي الجميع على العودة بسرعة إلى الرياض لانتزاع الحكم ممن استولى عليه جوراً[1]. أما في القطيف فقد كان الأمير فيصل يعمل على إسكات التمرد والشغب القائم ضد آل سعود، وكان يصحب فيصل في غزوه القطيف كثير من رؤساء البلدان النجدية، من بينهم "عبد الله بن علي بن رشيد رئيس جبل شمر، وعمر بن عبد العزيز بن محمد، رئيس بريدة، وحمد بن يحيى بن عنهب، أمير الوشم، وغيرهم من رؤساء البلدان، والذين بايعوه على أن يكونوا معه يدا واحدة، للأخذ بالثأر[2]. وفي مايو1834م نزل الأمير فيصل قريباً من الرياض، وفي مساء ذلك اليوم تمكن عن طريق مساعدة أهل الرياض الذين كانوا معه، من ضبط البيوت المقابلة للقصر، وسكت أهل الرياض، عن تسلل هؤلاء الرجال من أتباع فيصل، لعدم رضاهم عن فعلة مشاري. وتمكن أتباع فيصل من القصر، وقتلوا مشاري وأعوانه ودخل فيصل القصر، وتولى أمور الحكم. لم يستطع مشاري كما هو واضح، أن يمارس سلطات الحكم بصورة فعالة، حيث قضى غالب الفترة بين مقتل تركي واستيلاء فيصل على القصر محاصراً، وغير قادر، أيضاً، على ممارسة أية سلطة[3].

افتتح فيصل عهده الجديد بمؤتمر الرياض عام1834م، فدعا قضاة والده تركي بن عبد الله للحضور إلى العاصمة، وطلب كذلك من رؤساء القبائل وأمراء الأقاليم في أنحاء نجد بالحضور إلى الرياض. وعُقد هذا المؤتمر الذي بحثت فيه أحوال الأقاليم وشؤون القضاء، وانفض بعد حوالي شهر من اجتماعه، وانتهى بإعلان الجميع الطاعة للإمام الجديد. وبذلك أعلنت بلدان نجد ولاءها لفيصل[4] . وما كاد الأمر يستقر لفيصل، حتى داهمه خطر أشد وأقوى، وهو خطر تطلع محمد علي إلى استرداد نفوذه على تلك المناطق؛ ولذا فإن العلاقة بين فيصل وحكومة الحجاز الممثلة لحكم محمد علي، بدأت تدخل مرحلة جديدة، شابها التوتر والعداء[5]. بينما كان فيصل بن تركي يوالي جهوده لتوطيد حكمه، كان محمد علي ، حاكم مصر، قد نجح في تحقيق كثير من أحلامه الرامية إلى تكوين دولة كبرى على حساب الدولة العثمانية. فقد استولى على السودان والشام وعلى أجزاء من بلاد اليونان والأناضول. وبما أنه قد ضم أجزاء مهمة من جزيرة العرب قبل ذلك، فقد قرر أن يستولي على بقية مناطقها[6].

وضع محمد علي باشا الاستيلاء على شبه الجزيرة العربية والوصول إلى مناطق الخليج العربي ضمن خططه، لما لذلك العمل من صدى لدى الرأي العام الإسلامي، ولكنه كان مكتفياً بسيادته الاسمية على نجد وشرق شبه الجزيرة العربية، إلا أن

(1) العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، ص 229.
(2) إبراهيم، صراع الأمراء، ط1، دار الساقي، لندن، 1990، ص 89
(3) العجلاني، تاريخ البلاد العربية السعودية: الدولة السعودية الثانية، ط1، دار النفائس، بيروت، 1994، ص19
(4) أبو علية، تاريخ الدولة السعودية الثانية، ص 49.
(5) عبد الرحيم، من وثائق شبه الجزيرة العربية في عصر محمد علي، ص 281
(6) أبو علية، تاريخ الدولة السعودية الثانية، ص 234–235

توقيع معاهدة كوتاهية بين السلطان محمود الثاني ومحمد علي في عام 1833م، وانسحاب قسم كبير من الجيش المصري من آسيا الصغرى جعل محمد علي يتطلع باهتمام شديد إلى سواحل الخليج العربي لإخضاعها لسيادته الفعلية[1].

وهكذا ما أن انتهى فيصل بن تركي من حل مشكلاته الداخلية ومشكلته مع آل خليفة –حكام البحرين– حتى أتاه نذير خطر التدخل المصري ضده. وكانت بادرة ذلك النذير أن قدم إليه مبعوث من محمد علي عن طريق حكومة الحجاز يطلب منه تزويد الجيش المصري في الجزيرة العربية ببعض ما يحتاج إليه. ولكن فيصل أدرك بأنه من الصعب عليه إمداد ذلك الجيش الذي إن لم يستعمل ضده مستقبلا، فإنه سيستعمل في ضرب الثورة العسكرية التي كان يربط زعماءها به الحماس لمبادئ دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب. ولكنه رأى من المصلحة عدم الوقوف من الحكومة المصرية، التي أصبحت مرهوبة الجانب، موقف المتشدد. فاستحسن، أن يرسل هدايا إلى ممثلها في الحجاز مع أخيه جلوي، مؤملاً أن يكون موقفه هذا كافياً للتعبير عن حسن نواياه تجاهها ومغنياً عما طلبته منه. لكن حاكم مصر لم يقتنع بذاك الموقف، إذ لم تكن مطالبه في حقيقة الأمر إلا تمهيدا للقيام بحملة عسكرية يستولي بها على نجد وما يتبعها من المناطق[2].

سار فيصل في فترة حكمه الأولى(1834–1838م)– والثانية من عام 1843م إلى عام 1865م – على خطى والده في سياسته تجاه العثمانيين فاتبع سياسة موالية لهم رغم ما بدا من أفول للسلطة العثمانية بسبب أعمال محمد علي[3]. فالدولة السعودية الثانية كانت على استعداد تام للتفاهم مع الدولة العثمانية وإعلان تبعيتها الاسمية للعثمانيين؛ حيث كان الأمير فيصل بن تركي يدفع مبلغاً من المال كل سنة للدولة العثمانية رمزاً لتلك التبعية الإسمية، مقابل تصرفه في دولته تصرف الحاكم القوي المستقل[4]. وقد جرّت عليه هذه السياسة متاعب خلال فترة الخلاف بين محمد علي والسلطان العثماني، فقرر محمد علي آنذاك آنذاك إعادة احتلال نجد وأجزاء أخرى من الجزيرة العربية. ودفع فيصل بن تركي ثمن سياسة اتّبعها هو ووالده سياسة بدت حكيمة من حيث المبدأ ولكنها جاءت في وقت غير مناسب[5]. ففي عام 1837م قرر محمد علي باشا إنفاذ حملة عسكرية جديدة للقضاء على الدولة السعودية الثانية[6].

ولعل ذلك الاعتراف الاسمي من فيصل بالسيادة للعثمانيين عائد إلى سببين، هما:

1– إدراك الدولة السعودية الثانية لقوة الدولة العثمانية، وما قد يؤدي إليه معادتها من مشكلات، فلم تحاول أن تعادي الدولة العثمانية بالتعرض للأماكن الحساسة كالحجاز، مثلما فعلت للدولة السعودية الأولى عندما قامت بضم الأماكن المقدسة إليها، مما

(1) أبو إدريس، التطور التاريخي لسياسة محمد علي باشا تجاه الخليج العربي، ص 59

(2) غرايبة، تاريخ العرب الحديث، ط2، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1987، ص 114–115

(3) عسه، معجزة فوق الرمال، ط1، المطابع الأهلية، بيروت، 1965، ص 33.

(4) Winder, Saudi Arabia in the Nineteenth century, Macmillan, London, 1965, p. 206

(5) عسه، معجزة فوق الرمال، ص33.

(6) المسعود، " خالد بن سعود وعبد الله بن ثنيان بين التأييد المحلي والدعم العثماني 1257– 1259هـ/ 1841 – 1843م" المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 93، 2006، ص51

جعل الدولة العثمانية تعمل على معاداتها والقضاء عليها[1].

2– ما رأته الدولة السعودية الثانية في إعلانها لهذه التبعية الاسمية للدولة العثمانية من تقوية لموقفها ضد بريطانيا[2].

خشي محمد علي أن تستخدم الدولة العثمانية أراضي شبه الجزيرة العربية للوثوب عليه في مصر، كما سبق أن استخدمته واستخدمت مصر كقاعدة للوثوب على شبه الجزيرة العربية، فقرر إرسال حملة عسكرية جديدة لتأكيد النفوذ المصري عليها. من هنا يظهر لنا أن علاقة الدولة السعودية الثانية بالدولة العثمانية، لم تكن على نفس النمط الذي كانت عليه علاقات الدولة السعودية الأولى، فالأحداث التاريخية التي أحاطت بالدولة السعودية الثانية، وكذلك الأحداث التي أحاطت بالدولة العثمانية، إبان حروب الشام التي خاضتها مع محمد علي، جعلت الدولة العثمانية هي التي تطلب ود الدولة السعودية الثانية، لكي تضرب بها قوات محمد علي في الجزيرة العربية، لتوقفه بذلك عن تحقيق أهدافه وخططه السياسية والعسكرية التي يعتزم تنفيذها في شبه الجزيرة العربية، بعد أن بسط نفوذه على الشام[3].

أعد محمد علي حملة قوية تحت قيادة إسماعيل بك أحد قادته، وخالد بن سعود، وهو أخو عبد الله بن سعود آخر حكام الدولة السعودية الأولى، وكان خالد قد أُخذ مع من أُخذ من أفراد أسرته إلى مصر بعد القضاء على تلك الدولة، وقد أعده محمد علي ليكون حاكما على نجد من قبله[4]. وقد لوحظ من خلال الحملة الجديدة اتخاذ محمد علي باشا سياسة جديدة في حملاته العسكرية، حيث رأى أن تكون قيادة تلك الحملة مشتركة بين رجاله وبين أحد أمراء آل سعود المقيمين في مصر وهو الأمير خالد بن سعود الذي تقرر تعيينه أميراً على نجد على حساب فيصل بن تركي[5]. ويعود هذا الإجراء إلى أنه كان مطيعاً لتعليمات محمد علي باشا وتنفيذ ما يريد، كما أن محمد علي هدف من ذلك إلى زرع الشقاق بين الأسرة السعودية وضرب بعضها ببعض، وإيجاد شرخ في صفوف مجتمع الدولة السعودية الثانية حين يوالي بعض الأهالي الأمير خالد ويوالي البعض الآخر الإمام فيصل، وكلاهما من أسرة آل سعود التي تحظى بالولاء في المنطقة، ليتمكن بسياسة التفرقة تلك من إخضاع المنطقة لنفوذه وهيمنته[6].

كان إسماعيل بك وخالد بن سعود ومن معهما، قد نزلوا بلدة الرس، فوضع فيصل ترتيبه على مواجهتهما فسار إلى بلدة عنيزة ومن ثم إلى قرية "رياض الخبراء"– من قرى بريدة في منطقة القصيم– حيث استقر في هذا الموضع، أكثر من عشرين يوما، وهو صامد أمام قوات إسماعيل بك وخالد بن سعود التي استطاعت أن تضعف من جانب فيصل، بعد أن نجحت في

(1) السعدي، الدولة السعودية الثانية وبلاد غرب الخليج وجنوبه 1256–1309هـ / 1840–1891م، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1996، ص 279

(2) Winder, Saudi Arabia in the Nineteenth century, P. 207

(3) الروقي، عايض بن خزام، رسالة ماجستير حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية (1831–1839م)، إشراف الدكتور محمد عبد اللطيف البحراوي، جامعة أم القرى/ كلية الشريعة الإسلامية/ الدراسات العليا التاريخية 1406هـ/1985م، مكة المكرمة، 1414هـ، ص 234 .

(4) عبد الله، "وثائق القلعة: محمد علي في الجزيرة العربية وعلاقاته بالخليج العربي 1807–1842"، مجلة الوثيقة، البحرين، مج8، ع16، 1990، ص15

(5) الشيخ، "التوجه العثماني نحو الخليج العربي من خلال محمد علي"، مجلة الوثيقة (البحرين)، مج8، ع16، يناير 1990، ص68–69

(6) المسعود، خالد بن سعود وعبد الله بن ثنيان بين التأييد المحلي والدعم العثماني، ص 51–52

إغراء بعض البدو في الانضمام إليها، فأثر ذلك الأسلوب على موقف فيصل وجعله ضعيفاً، وقد حاول فيصل جاهدا من جانبه، أن يقف في وجه هذا الأسلوب، ولكن دون جدوى. فما كان من فيصل إلا أن رجع إلى بلدة عنيزة عام 1837م ومنها عاد إلى الرياض، فساءه أن وجد الموقف فيها قد أصبح على غير ما يرغب ويهوى، وأن أهل البلدة لم يعودوا متمسكين بالوقوف إلى جانبه، فخرج فيصل من الرياض إلى الاحساء، ليعطي نفسه فرصة إعادة ترتيب الموقف، وإدارة عملياته من منطقة يضمن ولاءها.

نزل فيصل على آل عفيصان في الاحساء، وأخذ يرسم الخطط من هناك، وينظم القوات ويستنفر القبائل وأهل الاحساء. وفي تلك الأثناء تمكن إسماعيل بك قائد الحملة المصرية من السيطرة على نجد، ولكنه أراد تأديب أهل الجنوب الذين تمردوا وأرادوا أن يحكم خالد بن سعود باسم السعوديين لا أن يكون تابعا لمحمد علي، وقد شجعهم على ذلك قلة من آل الشيخ ذوي السلطة الدينية في نجد. واستطاع أهل الجنوب بدوا وفلاحين، أن يقاوموا بعنف وأثبتوا أن بإمكانهم كسر القوات المنظمة التي اندحرت وخسرت الكثير من رجالها وعتادها، وانسحب إسماعيل بك وخالد بن سعود إلى الرياض[1].

في ذلك الوقت، أسرع فيصل بن تركي على رأس قواته، وتقدم بهم إلى الدلم في الخرج حيث التقت قواته ببعض قوات خالد بن سعود وتمكن من إلحاق الهزيمة بهم، فتقدم إلى الرياض في (7/ سبتمبر/1838م) وشدد عليها الحصار دون جدوى، فقرر فيصل رفع الحصار عندما وصلته الأخبار عن إرسال قوات جديدة تحت قيادة خورشيد باشا، وان هذه القوات تزحف من المدينة إلى نجد لتعزيز القوات المحاصرة في الرياض. تحصّن فيصل في الخرج، لكن دون جدوى، إذ تمكن خورشيد باشا من القضاء على المقاومة السعودية في الخرج، حيث استسلم فيصل في (ديسمبر/1838م) وسافر إلى مصر، وبعدها انتهت فترة حكمه الأولى[2].

السياسة المصرية في إقليم نجد من عام 1838م إلى عام 1840م

تم تنصيب خالد بن سعود أميراً على نجد من قبل محمد علي باشا ومنحه رتبة جديدة هي " ميرالاي" وهي الرتبة التي تعلو رتبته السابقة "قائمقام"، إلا أن الحكم الفعلي ظل بيد خورشيد باشا، على حين بقيت سلطة خالد اسمية فقط، وتبيّن أن الهدف من تعيينه في ذلك المنصب إنما يعود لرغبة محمد علي باشا في كسب ولاء جزء من الأهالي باعتباره أحد أفراد الأسرة الشرعية الحاكمة في البلاد. وقد تم العمل على ربطه إدارياً بمحافظ المدينة المنورة "مير عبد الحليم" التابع لمحمد علي باشا. وقد بادر خالد بن سعود من جانبه بإرسال خطاب إلى محمد علي باشا يشكره فيه على تعيينه أميرا لنجد، ويذكر فيه استعداده للخدمة والطاعة لوالي مصر. غير أن الوضع الجديد الذي أصبحت تعيشه نجد والجزيرة العربية عامة قد جعل ارتباط خالد بن سعود يتحول إلى السلطان العثماني عن طريق حكومة الحجاز ممثلة بعثمان باشا والي جدة وأمير مكة محمد بن عون الذي عاد من مصر ليتولى السلطة من جديد. فأرسل خالد لمحمد بن عون وفداً ليؤكد موقفه وإخلاصه للسلطان العثماني، وأنه سيمتثل للأوامر الصادرة إليه، وفي الوقت نفسه أرسل عثمان باشا خطاباً إلى الصدر الأعظم أوضح فيه المصالح المترتبة على تعيين

(1) عبد الرحيم، من وثائق شبه الجزيرة العربية في عصر محمد علي، ص 284–288

(2) النحاس، آل سعود في الجزيرة العربية من القبيلة إلى الدولة، ط1، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1986، ص 45–47.

خالد أميراً في نجد، كما بين أنه أجرى مشاورات مع محمد ابن عون في هذا الأمر، وأنه سيستمر –خالد– مخلصا للسلطان، وسيرسل إيرادات بلدان نجد السنوية، وقد رحب الأهالي بتعيينه أميراً عليهم. وبناء على ذلك وافق السلطان العثماني على ابقاء خالد بن سعود أميراً على نجد مع ضمان تأديته للمستحقات المالية المعتادة[1]. وهكذا تحولت الدولة السعودية في هذه الفترة إلى واجهة للحكم المصري لمحمد علي، يعمل من خلالها على بسط نفوذه في الخليج العربي[2]. ومما هو جدير بالذكر، أن الحرب المصرية الثانية ضد الدولة السعودية، كانت تختلف عن الحرب الأولى التي شنها محمد علي، فالحرب الأولى كانت بأوامر السلطان العثماني، ولكن هذه المرة لم يكن محمد علي يعمل لحساب السلطان. فالوضع السياسي يختلف تماما، فمحمد علي الآن في ثلاثينات القرن التاسع عشر، ويرغب في دعم نفوذه في بلاد العرب وبعيداً عن الدولة العثمانية، وقد شجّعه على ذلك انتصاراته المدوية في الشام، وجعلته يطمع في إنشاء دولة عربية موحدة تضم البلاد التي ينطق أهلها بالضاد. لذا عاد إلى التدخل في شئون جزيرة العرب[3].

ويلاحظ هنا، أن قوات محمد علي التي أرسلها إلى شبه الجزيرة العربية كانت تحارب أيضاً ضد قوات السلطان فدمرتها وتمكنت من السيطرة التامة على الحجاز وبعض أقاليم عسير. فقد كانت حرب محمد علي الثانية في شبه الجزيرة العربية حرباً على السلطان ودحراً لنفوذ العثمانيين في جزيرة العرب كما دحرها محمد علي في الشام[4].

حاول المصريون بعد هذا الغزو المصري للديار النجدية، حاول المصريون توسعة مناطق نفوذهم والسيطرة على الخليج العربي، في حين كان الإنجليز يتمتعون بنفوذ كبير ومعنويات ممتازة، وبالطبع فإن هذا النشاط تقاومه بريطانيا؛ لأنه يتعارض مع مصالحها، وهكذا نشأت الصعوبات في وجه الأهداف المصرية، ومعارضة احتلالهم تلك المناطق الواسعة في الخليج، فتقهقرت قواتهم، وعدلوا عن هذه المحاولة. فقد دفعت انتصارات محمد علي الحربية في الشام وشبه الجزيرة العربية وفي سائر البلاد العثمانية إلى وضع المسألة المصرية والشرقية والتوازن الدولي عامة على بساط البحث[5].

تزعمت إنجلترا مفاوضات الأوروبيين لكبح جماح محمد علي والحد من أطماعه، وقد أدت هذه المفاوضات في النهاية إلى توقيع معاهدة لندن في يوليو/1840م[6] والتي بموجبها أُرغم محمد علي باشا على الانسحاب من الجزيرة العربية على أن يحتفظ بباشوية مصر فقط وراثة في أسرته، وأن تظل مصر ولاية عثمانية مرتبطة بالدولة العثمانية وفق قيود عدة. منها دفع جزية سنوية للسلطان العثماني وتحرير الجيش والأسطول البحري، وتلتزم الدول الأوروبية بالدفاع عن عرش السلطان العثماني، وصيانة مضيقي البوسفور والدردنيل والعاصمة العثمانية من أي اعتداء تقوم به جيوش محمد علي البرية أو

(1) المسعود، خالد بن سعود وعبد الله بن ثنيان بين التأييد المحلي والدعم العثماني، ص54

(2) محمد، من معطيات المسألة الشرقية العربية، ص 202

(3) نخلة، تاريخ العرب الحديث، ط1، جامعة القدس المفتوحة، عمان، 1998، ص 188

(4) النحاس، آل سعود في الجزيرة العربية من القبيلة إلى الدولة، ص 42–44

(5) المسلم، ساحل الذهب الأسود، مكتبة دار الحياة، بيروت، 1960، ص 157–158

(6) الحلواني، العلاقات بين مصر والحجاز ونجد في القرن التاسع عشر، ط2، المؤلفة، القاهرة، 1995، ص 53–54

البحرية[1].

وبذلك أدخلت معاهدة لندن علاقات مصر العثمانية مع الدولة السعودية الثانية في نمط جديد من العلاقات، وغيرت نظرة محمد علي باشا وخلفائه تجاه الدولة السعودية، فبعد أن كانت الدولة العثمانية ترجو محمد علي أن يغزو شبه الجزيرة العربية، أصبحت تضغط عليه للانسحاب منها[2]. وبناء على ذلك، صدرت الأوامر من محمد علي إلى قائده خورشيد باشا بالتوجه إلى مصر مع جميع قواته عدا بعض الجند الاحتياطي الذي سيبقى في المنطقة تحت إشراف الأمير خالد بن سعود أمير نجد الجديد. وبانسحاب الجند المصري من الإحساء ونجد، وذلك تنفيذا لمعاهدة لندن، انتهى الحكم المصري في جزيرة العرب، وتسلّم الأمر في إقليم نجد الأمير خالد بن سعود. إلا أن الإقليم لم يلبث أن دخل في صراع سياسي بين الأمراء السعوديين على مقاليد الحكم ، وتطور هذا النزاع حتى غدا حرباً أهلية شملت معظم قبائل نجد[3]. وساعد على ذلك انسحاب مصر من المسرح السياسي في الجزيرة العربية ، كما أنه لم تكن لدى الدولة العثمانية إمكانية ورغبة في التدخل في شؤون نجد من جديد، وكان الإنجليز مشغولين بتعزيز قواتهم على ساحل الخليج العربي وخليج عمان. وهكذا تُرك إقليم نجد وشأنه، مما هيأ فيه الظروف لبعث دولة سعودية من جديد على يد أيضاً فيصل بن تركي للمرة الثانية[4]. وهي الفترة التي يعتبرها المؤرخون الثانية لحكم فيصل بن تركي(1843–1865م) حيث كانت أكثر جزيرة العرب تخضع لحكمه من الربع الخالي جنوباً حتى صحراء النفوذ شمالاً، ومن الحجاز وعسير غرباً حتى الخليج شرقاً[5].

(1) الروقي، عايض بن خزام، "علاقات الدولة السعودية الثانية مع مصر العثمانية في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري: دراسة تاريخية وثائقية"، ص 542–543

(2) Zeine, Turk-Arapiliskilerive Arapinilliyet Giliginin Pogusu, Istanbul, 2003, S43-44

(3) أبو علية، تاريخ الدولة السعودية الثانية، ص72

(4) قورشون، العثمانيون وآل سعود في الأرشيف العثماني(1745–1914م) ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2005 ، ص119

(5) شاكر، شبه جزيرة العرب: نجد، المكتب الإسلامي، بيروت، 1976، ص 206

حكام الدولة السعودية الأولى والثانية والحالية

Http:/ar.wikipedia.org/wiki

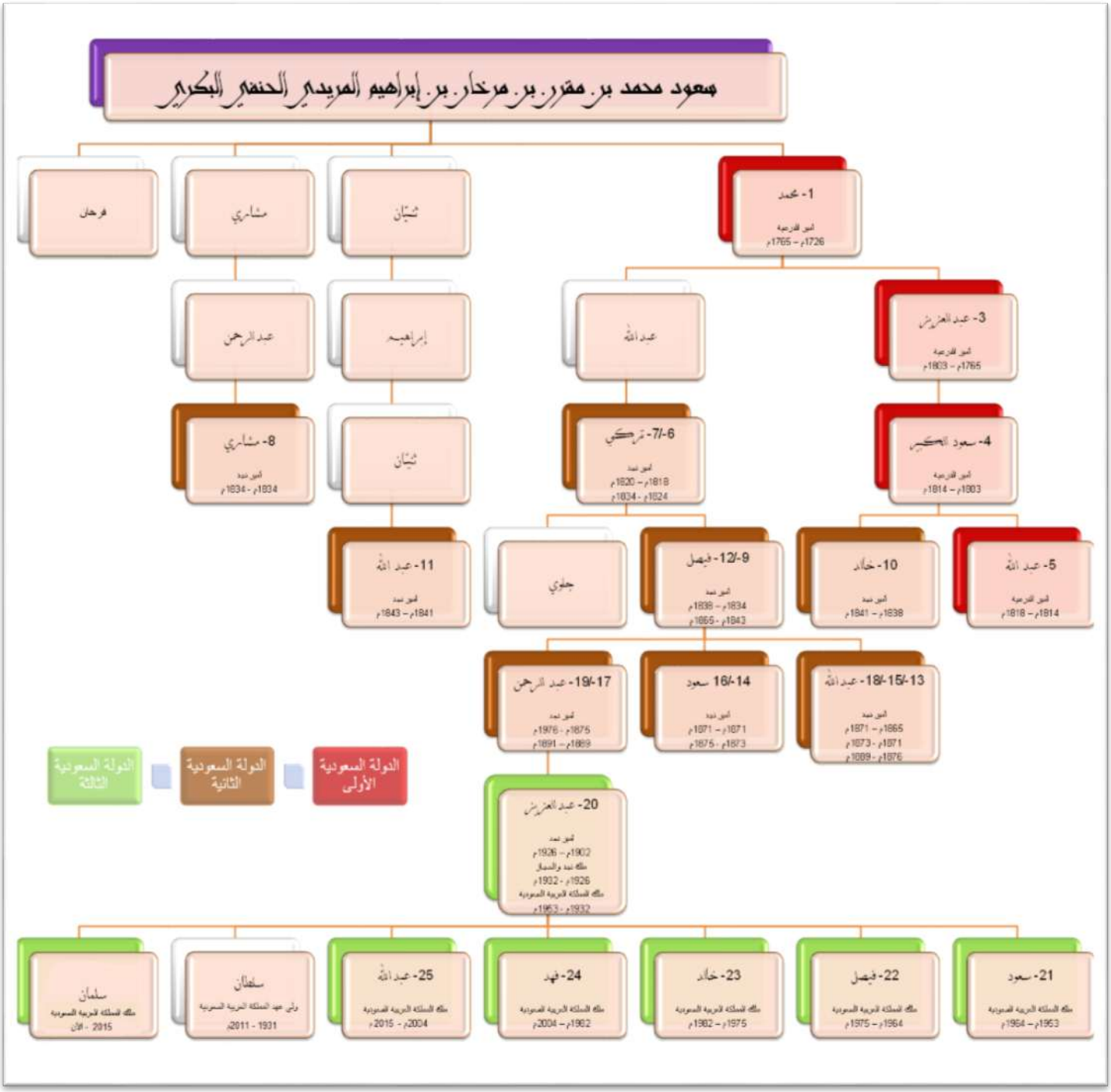

خاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي يمكن عرضها على النحو التالي:

- إن إقليم نجد في فترة الدراسة المعنية (1818–1840م) ، كان يخضع لمجموعة من المتغيرات السياسية الدولية والإقليمية والمحلية، عملت على تشكيل الكيان السياسي للإقليم، وقد كانت الغلبة للمتغير الدولي المتمثل في الدولة العثمانية وعلاقتها مع القوى الدولية الأخرى والتي يوجد لها مصالح في الإقليم .

- ساعد التفكك الداخلي للقوى المحلية المتمثلة بالدولة السعودية الثانية (1824–1891م) ، والتي جاءت امتداداً للأولى في نهجها الفكري والسياسي ، على خضوع الإقليم لرغبات القوى الإقليمية المتمثلة بولاية مصر بشكل أساسي وولاية العراق بشكل ثانوي ، بحيث عملت هذه القوى على التحكم في مصير الإقليم، ومما يتفق وسياستها، تلك السياسات التي كانت في أغلبها ناتجة عن علاقاتها بالدولة العثمانية باعتبارها– الولايات – جزء من تلك الدولة .

- كان إقليم نجد عبارة عن جزء من العلاقة السياسية العثمانية – المصرية ، يجري التحكم به وفقاً لتلك العلاقة ، فقد كان يُستخدم في بعض الأوقات من قبل الدولة العثمانية للحد من الطموحات التوسعية لوالي مصر محمد علي باشا تجاه العالم العربي ، كما كان أيضاً يُستخدم من قبل محمد علي باشا للضغط سياسياً في بعض الأوقات على الدولة العثمانية في سبيل تحقيق ما يخص ولاية مصر من مصالح .

- وضحت هذه الدراسة الأهمية الجيو – سياسية لإقليم نجد في المنطقة العربية ، بحيث لن يكتمل تشكيل دولة عربية موحدة دون أن تضم هذه الدولة إقليم نجد ،وهو الأمر الذي سعى له محمد علي باشا في فترة الحكم المصري لبلاد الشام (1830–1840م) ،وذلك يعود إلى أن إقليم نجد كان يُعتبر (الخاصرة) الجنوبية لدولته ، وهذا ما يتضح بانسحاب القوات المصرية من الإقليم بفعل قرارات مؤتمر لندن (1840م)، حيث أدركت القوى الدولية أهمية هذا الإقليم في رسم الخارطة المستقبلية للمنطقة العربية .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

-ابن بشر، عثمان النجدي، 1981، *عنوان المجد في تاريخ نجد*، تحقيق: عبد الرحمن آل الشيخ، ج2، ط4، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

– خليل، مردم بك، 1971، أعيان القرن الثالث عشر في الفكر والسياسة والاجتماع، لجنة التراث العربي، بيروت–لبنان.

– محمد، فريد بك، 1983، تاريخ الدولة العليا العثمانية، تحقيق احسان حقي، منشورات دار النفائس، بيروت.

ثانياً: المراجع

1- المراجع باللغة العربية

- إبراهيم، عبد العزيز. (1990). *صراع الأمراء*، ط1، لندن: دار الساقي.
- الحلواني، سعيد بدير. (1995)، *العلاقات بين مصر والحجاز ونجد في القرن التاسع عشر*، ط2، القاهرة.
- الروقي، عايض بن خزام. (1414ه). *حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية (1831–1839م)*، مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
- الزيدي، مفيد. (2004). *موسوعة تاريخ المملكة العربية السعودية الحديث والمعاصر*، ط1، عمان: دار أسامة للنشر.
- السعدي، حصة أحمد عبد الرحمن. (1996). *الدولة السعودية الثانية وبلاد غرب الخليج وجنوبه 1256–1309هـ / 1840–1891م)*، ط1، الرياض: مكتبة العبيكان.
- شاكر، محمود. (1976). *شبه جزيرة العرب: نجد*، بيروت: المكتب الإسلامي.
- الشورة، صالح وعارف، مرشد. (2013). *علاقة الدولة العثمانية بالدولة السعودية الأولى (1745–1818م)*، ط1، عمّان: دار كنوز المعرفة.
- الشيخ، رأفت. (1994). *تاريخ العرب الحديث*، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة.
- العابد، فؤاد سعيد. (1984). *سياسة بريطانيا في الخليج العربي 1853–1914م*، الجزء الثاني، الكويت: منشورات ذات السلاسل.
- عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن. (1982). *من وثائق شبه الجزيرة العربية في عصر محمد علي (1234–1256هـ) (1819–1840م)*، مج1، الدوحة: دار المشيبي.
- عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن. (1983). *من وثائق الدولة السعودية الأولى في عصر محمد علي (1807–1819م)*، مج2، ، القاهرة: دار الكتاب الجامعي.
- عبد الرحيم، عبد الرحمن عبد الرحيم. (1986). *محمد علي وشبه الجزيرة العربية*، ج2، ط2، القاهرة: دار الكتاب الجامعي.

- العثيمين، عبد الله صالح. (1984). *تاريخ المملكة العربية السعودية*،ج1، ط1، د.ن، د.م.
- العجلاني، منير. (1994). *تاريخ البلاد العربية السعودية: الدولة السعودية الثانية*، ط1، بيروت: دار النفائس.
- عسه، أحمد. (1965). *معجزة فوق الرمال*، ط1، بيروت: المطابع الأهلية.
- أبو عليه، عبد الفتاح حسين. (1983). *محاضرات في تاريخ الدولة السعودية الأولى*، الرياض: دار المريخ.
- أبو علية، عبد الفتاح حسن. (1986). *دراسات في تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر*، الرياض: دار المريخ.
- أبو علية، عبد الفتاح حسن. (1992). تاريخ *الدولة السعودية الثانية (1840–1891م)*، ط5، الرياض: دار المريخ.
- العيسى، محمد الفهد. (1995). *الدرعية: قاعدة الدولة السعودية الأولى*، ط1، الرياض: مكتبة العبيكان.
- غرايبة، عبد الكريم. (1987). *تاريخ العرب الحديث*، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع.
- الغنام، سليمان بن محمد. (1980). *قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا التوسعية (1811–1840م) في الجزيرة العربية والسودان واليونان وسوريا*، ط1، جدة: تهامة للنشر.
- فاسيلييف، الكسي. (1986). *تاريخ العربية السعودية*، ترجمة: خيري الضامن، جلال الماشطة، موسكو: دار التقدم .
- القحطاني، فاطمة. (2010). *حملة إبراهيم باشا على الدرعية وسقوطها*، ط1، الرياض: دارة الملك عبد العزيز.
- قورشون، زكريا. (2005). *العثمانيون وآل سعود في الأرشيف العثماني (1745–1914م)*، ط1، بيروت: الدار العربية للموسوعات.
- المسلم، محمد سعيد. (1960). *ساحل الذهب الأسود*، بيروت: دار مكتبة الحياة.
- النحاس، مصطفى. (1986). *آل سعود في الجزيرة العربية من القبيلة إلى الدولة*، ط1،القاهرة: دار الكتاب الجامعي.
- نخلة، محمد عرابي. (1998). *تاريخ العرب الحديث*، ط1، عمان: جامعة القدس المفتوحة.

2- المراجع باللغة الإنجليزية

-Winder, Richard Bayly, 1965, *Saudi Arabia in the Nineteenth century*, London: Macmillan.

3- المراجع باللغة التركية

-Karal, Enver Ziya, 1999, *Osmali Tarihi*, Ankara, c.s.
-Zeine, N.Zeine,2003, *Turk-Arapiliskilerive Arapinilliyet Giliginin Pogusu*, Istanbul.

ثالثاً: الدراسات والمقالات

- الروقي، عايض بن خزام ــ، "علاقات الدولة السعودية الثانية مع مصر العثمانية في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري: دراسة تاريخية وثائقية،" *مجلة جامعة أم القرى*، الجزء 17، العدد29،ص 573–580 ،صفر 1425ه.
- السلمان، محمد بن عبد الله ، "الإمام تركي بن عبد الله وتأسيس الدولة السعودية الثانية،" *مجلة التوبار* (السعودية)، عدد 13، ص 6–11 أكتوبر 1991.
- الشيخ، رأفت غنيمي،" التوجه العثماني نحو الخليج العربي من خلال محمد علي، "*مجلة الوثيقة* (البحرين)، مجلد8، عدد16، ص 62–80، 1990.

- عبد الله، محمد مرسي، "وثائق القلعة: محمد علي في الجزيرة العربية وعلاقاته بالخليج العربي 1807–1842م،" *مجلة الوثيقة* (البحرين)، مجلد 8، عدد16، ص 10–19 ،1990.
- محمد، نجاح، "من معطيات المسألة الشرقية العربية: التآمر البريطاني العثماني والوجود المصري في شبه جزيرة العرب (1226هـ –1256/1811هـ–1840م)،" *مجلة دراسات تاريخية*(جامعة دمشق)، العددان: 71–72، كانون ثاني– حزيران2000.
- المسعود، خليفة بن عبد الرحمن،" خالد بن سعود وعبد الله بن ثنيان بين التأييد المحلي والدعم العثماني 1257–1259هـ / 1841–1843م،" *المجلة العربية للعلوم الإنسانية*(جامعة الكويت)،السنة 24، العدد 93، ص 49–81، 2006.
- ويندر، بيلي،" العوامل التي ساعدت على توطيد المُلك السعودي، " ترجمة: أنيس فريحة، *مجلة الأبحاث* (الجامعة الأمريكية في بيروت) السنة1، الجزء 3، ص 3–14 سبتمبر 1948.

رابعاً: الرسائل الجامعية

- أبو إدريس، كوكب عبد الله أحمد ،"التطور التاريخي لسياسة محمد علي باشا تجاه الخليج العربي (1811–1840م)،" *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة القديس يوسف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،2000.
- الدغيلي، موضي بنت عيد بن ضاوي، "التنظيمات العسكرية في الدولة السعودية الثانية (1824–1891م): دراسة في التاريخ العسكري،" *رسالة ماجستير غير منشورة* ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية العلوم الاجتماعية، 2015.
- العبيدي، عطيه مساهر حمد صالح، "الأوضاع السياسية الداخلية في الإحساء (1837–1913م)،" *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة تكريت،2004.

خامساً: المواقع الإلكترونية

- http:/ar.wikipedia.org/wiki